مجتمع

إصابات كورونا ترتفع مجدداً في أوروبا

أعلن الفرع الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية، أمس الخميس، أنّ عدد الإصابات بكوفيد-19 الذي يتسبّب به فيروس كورونا الجديد ارتفع من جديد في خلال الأسبوع الماضي في أوروبا، وذلك بعدما كان قد تراجع لمدّة عشرة أسابيع متتالية. وحذّر الفرع الأوروبي من خطر حصول تفشّ وبائي جديد، وقد أكّد مدير منظمة الصحة العالمية في أوروبا هانس كلوغه، في خلال مؤتمر صحافي عقده عبر الإنترنت، أنّ «موجة جديدة (من الفيروس) سوف تُسجّل في المنطقة الأوروبية، إلا في حال بقينا منضبطين». (فرانس برس)

نتائج مخيّبة للآمال للقاح «كيورفاك» الألماني

أعلنت شركة «كيورفاك» الألمانية أنّ النتائج النهائية لتجربة سريرية واسعة النطاق أجرتها على لقاحها التجريبي المضاد لكوفيد-19 أظهرت أنّه فعّال بنسبة 48 في المائة فقط، وهو معدّل أقلّ بكثير من اللقاحات الأخرى التي تعتمد تقنية الحمض النووي الريبوزي المرسال. وكانت النتيجة متوقّعة منذ نشرت الشركة في منتصف يونيو/ حزيران بيانات التجارب الأولى التي أتت نتائجها الأوليّة مخيّبة للآمال. وكانت الشركة قد عزت تلك التجارب السريرية عدداً كبيراً من الطفرات. (فرانس برس)

150 مليون دولار لليمن

وافق البنك الدولي على تقديم منح بقيمة 150 مليون دولار أميركي لليمن، لمشروعات تغطّي الخدمات الصحية الأساسية والغذاء والمياه والصرف الصحي لنحو 3,65 ملايين يمني، وذلك بهدف المساعدة في التخفيف من عجز في التمويل لزيادة إمكانية حصول مواطنيه على الخدمات الأساسية مثل خدمات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي. وأوضح أنّ «البلد الأشدّ فقراً في قائمة البنك الدولي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم منذ بدء الصراع فيه قبل ستة أعوام». أضاف أنّ نحو «20 مليون يمني، من بين نحو 29 مليون نسمة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي وخطر سوء التغذية، إذ لا يستطيع ثلثاهم توفير ما يكفي من الطعام والشراب والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي». وكانت أموال إضافية قد بدأت تتدفّق على اليمن منذ إبريل/ نيسان المنصرم بعدما صرّح مسؤولون في الأمم المتحدة بأنّ اليمن قد يواجه أسوأ مجاعة في العالم منذ عشرات السنين، غير أنّ منظمات الإغاثة تفيد بعدم توفّر المال الكافي للجهود الإنسانية حتى نهاية العام الجاري.

وقالت رئيسة قسم اليمن في البنك الدولي تانيا ماير إنّ «المشروع سوف يوفّر أموالاً لازمة للمساعدة في توفير الرعاية الصحية الممتازة لأشدّ الناس فقراً وضعفاً بمن فيهم الذين يعيشون في مناطق نائية». يُذكر أنّ الحرب تسبّبت في سقوط عشرات آلاف القتلى، معظمهم من المدنيين، ودفعت بالملايين إلى شفا المجاعة، علماً أنّ نحو 80 في المائة من سكان اليمن، أي نحو 24 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات الإنسانية في تدبير قوت يومهم.

(فرانس برس)

(خالد زياد/ فرانس برس)

غسل الكلى «شبه مستحيل» بالشمال السوري

عبد الرحمن خضر

أثرت سنوات الحرب الطويلة في سورية على نواح كثيرة في حياة السكان، وزادت الأمراض في المجتمعات، خصوصاً تلك الخاضعة لسيطرة المعارضة، بسبب ظروف النزوح والقصف والتجويع والحصار. ومن أبرز الحالات الصحية التي ساءت أوضاعها أمراض الكلى التي يتكبد المصابون بها مشقات جمّة في الحصول على أدوية، أما أولئك الذين يحتاجون إلى جلسات غسل فالوضع شبه مستحيل بالنسبة إليهم على صعيد الوصول إلى مراكز العلاج القليلة العدد عموماً، والمحدودة لجهة الأجهزة المتوافرة فيها.

تقدّر مديرية صحة محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة، عدد المرضى الذين يجرون جلسات غسل كلى دورية بـ500 يتردّدون على 9 مراكز في إدلب المدينة وبلدات أريحا ودركوش وسلقين وأرمناز وكفرتخاريم ودارة عزة والأتارب، ومستشفى منطقة باب الهوى الحدودية، علماً أنّ إحصاءات فريق «منسقو استجابة سورية» تفيد بأنّ مليوناً ونصف مليون من أصل أكثر من أربعة ملايين شخص تضمهم المحافظة يسكنون في مخيمات بدائية قرب الحدود مع تركيا.

يقول رافي البيك (31 عاماً) المصاب بقصور كلوي والنازح من مدينة معرة النعمان جنوبي إدلب إلى مخيم دير حسان، لـ «العربي الجديد»: «أجري ثلاث جلسات لغسل الكلى أسبوعياً في مركز الهداية ببلدة قاح الحدودية مع تركيا. وأضطر إلى الانتقال بمفردي مسافة تتجاوز 20 كيلومتراً على دراجتي النارية، بعدما كانت تنقلني سابقاً سيارة تابعة للمركز، قبل أن تتوقف هذه الخدمة بسبب عدد المرضى المرتفع ووجود حالات حرجة تحظى بأولوية أكبر على صعيد الرعاية والاهتمام». يضيف: «فعلياً أخسر ثلاثة أيام أسبوعياً أقضيها على الطرقات وعلى جهاز غسل الكلى الذي تستغرق جلسته الواحدة بين ثلاث وأربع ساعات. وما يزيد الصعوبات أن موعد جلساتي محدد دائماً في المساء في ظل كثرتها في المركز يومياً. ويمكن القول إنّني اعتدت على هذا الروتين، في حين أواجه صعوبات في شراء الأدوية التي أحتاجها يومياً، كون ثمنها باهظاً ولا تتوافر أحياناً».

يشرح المدير التنفيذي لمستشفى «الهداية» عبد السلام أبو عبد الله لـ «العربي الجديد» أنّ «وضع مرضى الكلى في الشمال السوري مأساوي جداً، ومعظم المرضى الذين يراجعون مركزنا لإجراء جلسات الغسل يسكنون في المخيمات. ونحن نملك سيارة إسعاف واحدة لنقل المرضى، ما يحتم تلقينا مساعدة من جهاز الدفاع المدني ومديرية الصحة في إدلب من أجل نقل آخرين. ونحرص على تقديم أدوية مجانية للمرضى الذين يجرون الجلسات، لكنهم يدفعون بالتأكيد مبالغ كبيرة مقابل أدوية أخرى لا نستطيع توفيرها لهم». ويوضح أنّ أجهزة جلسات غسل الكلى المتوافرة في الشمال السوري قديمة، ولا تلبي المتطلبات الصحية الملائمة للعلاج، ما ينعكس سلباً على جلسات الغسل الكثيرة التي تجرى يومياً، وبالتالي على المرضى. ويؤكد ضرورة التدخل لجلب أجهزة حديثة من أجل تخفيف معاناة المرضى الذين يتكبدون مشقات في الوصول أساساً إلى المراكز، وينتظرون ساعات طويلة لتلقي العلاج. ويُؤكد عبد الله أن «عدد مرضى غسل الكلى يزداد في الشمال السوري، بسبب سوء استخدام الأدوية المسكنة والحالات الحرجة للمرضى، وعدم تلقي الخدمات اللازمة، ما يفاقم المشكلات الصحية، علماً أن سكان هذه المناطق يفتقدون عموماً نوعية المياه الصالحة للشرب، ونقص كميتها المخصصة للفرد الواحد، وتدهور الحالات النفسية والأمراض المرتبطة بها، بسبب الظروف القاسية للنزوح والقصف المتواصل».

أما يوسف بلال (47 عاماً)، النازح من ريف دمشق إلى مدينة بنّش، والذي يجري جلسات لغسل الكلى في مركز مدينة إدلب فيقول لـ «العربي الجديد»: «أكره الذهاب إلى المركز بسبب مشقات الطريق وطول ساعات الانتظار، كما أنفق نحو 100 دولار ثمناً للأدوية وأجور التنقل، وهو ما لا أستطيع تحمله، خاصة أنني أدفع أيضاً كلفة إيجار السكن ومصاريف إعالة ثلاثة أطفال، في حين أتلقى أجراً أقل لأنّني أضطر إلى الغياب يومين عن العمل أسبوعياً».

من جهته، يروي رئيس قسم أمراض الكلى في مركز الأمين الطبي، بمدينة أريحا، لقمان الخطيب، لـ «العربي الجديد» أنّ «المركز يُجري جلسات دورية لـ 25 مريضاً، ويقدّم لهم خدمتي النقل والعلاج في حال توافرتا. أما عدد الجلسات فيتراوح بين 200 و225 شهرياً، لكنّنا عاجزون عن توفير أدوية في شكل دائم للمرضى، لأنّ بعضها مفقود في الصيدليات، أو لأنّ ثمنها مرتفع جداً».

نقص في الأجهزة

يقول رئيس قسم أمراض الكلى في مركز الأمين الطبي بمدينة أريحا السورية، لقمان الخطيب، لـ «العربي الجديد» إنّ «عدد مراكز غسل الكلى في الشمال السوري مقبول نوعاً ما. لكنّ المشكلة تكمن في قلة عدد الأجهزة فيها، الأمر الذي يقلص عدد جلسات الغسل اليومية».

تحقيق

فتحت المقبرتان الجماعيتان المكتشفتان في كندا جرحاً جديداً بين السكان الأصليّين، رغم سياسات رئيس الوزراء جاستن ترودو التي تدعو بحسب ما هو ظاهر إلى التسامح والاعتذار من هؤلاء وحماية حقوقهم

سكان أصليون

مقبرتان جماعيتان تستعيدان تاريخ كندا

ناصر السهلي

في خلال أسابيع، كُشف عن مقبرتين جماعيّتين تضمّان رفات أطفال من السكان الأصليّين في موقعين تابعين لمدرسَتين داخليّتين كاثوليكيّتين سابقتين في مقاطعة كولومبيا البريطانية ومقاطعة ساسكاتشوان الكنديّتين، الأمر الذي تسبّب في ردود فعل مستنكرة وصلت أخيراً إلى حدّ حرق كنائس وأديرة كاثوليكية. وقد عُثر على رفات 215 طفلاً في المقبرة الأولى، أمّا في الثانية فعلى 751 قبراً تضمّ رفات مجهولين معظمهم من الأطفال. وما سُجّل ما بين مايو/ أيار ويونيو/ حزيران المنصرمين يفتح مجالاً أكبر للسجال حول أوضاع سكان كندا الأوائل.

وفي النصف الثاني من يونيو، كانت مناطق في كندا، خصوصاً في مقاطعة كولومبيا البريطانية، على موعد مع «حرائق مشبوهة» طاولت كنائس. وقد شهدت المقاطعة يوم السبت في 26 يونيو حرق كنيستَين كاثوليكيّتَين تُضافان إلى أربع كنائس أخرى أُحرقت بالكامل في نطاق مجتمعات السكان الأصليّين. وتشتبه السلطات في أنّ كلّ تلك الحرائق متعمّدة، علماً أنّ أحدها وقع في اليوم الوطني للسكان الأصليّين الذي تحتفل به البلاد في 21 يونيو.

وقد فجّرت الاكتشافات الجديدة موجة غضب وحزن بين السكان الأصليّين، فطالب مجلس الأمم الأولى بتحقيق معمّق في كيفية وفاة هؤلاء الأطفال، بعيداً عن التفسيرات الرسمية التي قدّمتها الكنائس والمدارس طوال عقود من الزمن، إذ أشارت إلى أنّهم توفّوا لأسباب طبيعية. وتُعدّ القبور المكتشفة جرحاً في المجتمع الكندي، لا سيّما أنّ التقديرات تشير إلى أنّ 4100 طفل من السكان الأصليّين قضوا في مدارس داخلية تتوزّع في مناطق مختلفة من كندا، وفقاً لخرائط منشورة حديثاً. وتلك المدارس هدفت إلى جعل هؤلاء «متحضّرين» و«استيعابهم» في الثقافة والدين المسيحيّين، أو في مجتمع الأغلبية منذ عام 1863. وظلّت روايات الأطفال الذين نجوا وأهاليهم غير مصدّقة في كندا طيلة عقود، إلى أن جاء الاكتشاف الرهيب في مايو الماضي، بحسب تقرير لصحيفة «ذي غلوب إند ميل» الكندية.

وبعد الكشف عن المقبرة الجماعية الأولى في أواخر مايو الماضي والتي ضمّت رفات 215 طفلاً من السكان الأصليّين في موقع تابع لمدرسة كامبلوس في مقاطعة كولومبيا البريطانية، ثمّ الكشف عن القبور البالغ عددها 751 في موقع مدرسة مارفال في مقاطعة ساسكاتشوان

تحيّة لأرواح الصغار الذين قضوا (كوك بورستون/ فرانس برس)

في يونيو الماضي، فُتح الجرح وكذلك السجال حول ما تعرّض له أطفال وأسر من السكان الأصليّين. وقد هزّ ذلك المجتمع الكندي، ودفع رئيس الوزراء جاستن ترودو إلى التعبير عن حزنه متحدّثاً عن ألم وصدمة. وذلك الألم يرتبط بمعاناة السكان الأصليّين مع المستوطنين الذين تدفّقوا نحو الأراضي الكندية ومارسوا ما مارسه نظراؤهم في ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة الأميركية في حقّ السكان الأصليّين، وقد استهدفت هوية ذلك الشعب من خلال «إعادة تربية» الصغار لخلق ما يشبه انصهاراً كلياً في ثقافة مجتمع كندا الأبيض، وهو ما ظلّ يردده سياسيون ورجال دين حتى منتصف القرن الماضي. ونجم عن تلك الممارسات أهوال من قبيل مصادرة أراضي السكان الأصليّين وإجبارهم على الانتقال نحو مجمّعات سكنية (محميّات) على الطريقة الأميركية، وقد ساهمت الأديرة والكنائس الكاثوليكية، بجزء كبير في تنفيذها، بما فيها نقل الصغار لإجبارهم على التخلّي عن ثقافة أجدادهم ولغتهم وتقاليدهم. وثمّة أطفال انتُزعوا من أهلهم وهم لم يبلغوا الثالثة من العمر، من بينهم من يصنّفون كنتاج زيجات مختلطة بين المستوطنين والسكان الأصليّين. واستمرّت هذه السياسة حتى عام 1998.

وبعد سجال كبير فُجّرت نضال مكافحين في السكان لعلّ ما تبقّى من ثقافة السكان الأصليّين والمطالبة بمراجعة الفظائع التي ارتُكبت، أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة التابعة لوزارة العدل الكندية تقريراً رسمياً مؤلّفاً من أربعة آلاف صفحة في عام 2015، وصف ما كان يجري في المدارس الداخلية برعاية الكنيسة بأنّه «إبادة جماعية ثقافية» للسكان الأصليّين. وقد اعتمدت اللجنة على شهادات سبعة آلاف ناجٍ من تلك الإبادة الجماعية وممّا كان يدور في تلك المدارس الداخلية، لشرح ما تعرّض له هؤلاء، وفق ما شرحته اللجنة على موقعها الرسمي عن آلية عملها بين عامَي 2008 و2015. ووصفَ التقرير، قبل الكشف عن المقبرتَين الجماعيتَين، كيف تعرّض الأطفال في المدارس الداخلية للإهمال والاستغلال وكيف عاشوا أسوأ الظروف. وبيّن أنّ عديدين من هؤلاء تعرّضوا إلى تحرّشات واعتداءات جنسية من قبل المعلّمين والموظفين في تلك المدارس، فيما وصل الإهمال الذي تعرّضوا إليه واللامبالاة بهم إلى تسجيل معدلات وفيات في تلك المدارس الداخلية فاقت تلك المسجّلة بين السكان عموماً.

يُذكر أنّه في عام 2017، بعد عامين من صدور التقرير، وجّه ترودو اعتذاراً مشتركاً عن تلك الفظائع، مع المسؤولين الحكوميين عن المدارس الداخلية في البلاد، نُشر بلغة السكان الأصليّين. كذلك طالب ترودو البابا فرانسيس، بصفته رئيس الكنيسة الكاثوليكية، بتقديم اعتذار للسكان الأصليّين عمّا كان يجري في مدارس الكنيسة الكاثوليكية وأديرتها، غير أنّ ذلك لم يحصل حتى اليوم.

في تقريرها الشامل، تناولت لجنة المصالحة «سياسة الاستيعاب» وهي الممارسة القاسية التي انتهجتها المدارس الداخلية الكاثوليكية وخلّفت نتائج كارثية في القبائل الأصلية.

4,100
طفل من السكان الأصليّين قضوا في مدارس داخليّة كاثوليكية تتوزّع في مناطق مختلفة من كندا

وكشفت عن تفاصيل صادمة جداً للمجتمع الكندي عن تاريخ مؤسّسيه منذ عام 1867، إذ تحوّلت المدارس التبشيرية إلى تطبيق سياسة دمج الأطفال. وقد هدفت تلك السياسة إلى فرض التعاليم المسيحية على هؤلاء وتحويلهم إلى ثقافة البيض ومنحهم أقلّ الامتيازات الممكنة، فيما كانوا يُعَدّون عبئاً. وبهدف تطبيق ذلك، حظرت الاحتفالات الدينية والتقليدية والثقافية الخاصة بالسكان الأصليين واستبدلت لغتهم باللغتَين الإنكليزية والفرنسية.

ووفقاً لما أبرزته تحقيقات اللجنة، فقد عبّر معنيّون بشؤون السكان الأصليين بدقّة عن الغرض من تلك السياسة في عام 1920، إذ قالوا إنّ «هدفنا هو الاستمرار حتى لا يعود هناك أميركي أصلي واحد في كندا من دون استيعاب وتخلّص من كل مشكلة تتعلّق بسكان أصليين». وبحسب مسؤولين عن المدارس الداخلية فقد كان عليهم «جعل الفرد من السكان الأصليين رجلاً أبيض».

وسياسة الاستيعاب التي ساهمت الكنيسة في تطبيقها، كانت متبنّاة من قبل الحكومة الفدرالية في أوتاوا حتى عام 1970 قبل أن يُعلّق العمل بها على وقع احتجاجات للسكان الأصليّين. وقد أجبر رئيس الوزير الأسبق بيار إليوت ترودو، والد جاستن ترودو، على التخلي عن تلك السياسة التي أدّت إلى «الإبادة الثقافية» بحسب وصف اللجنة. فالأطفال الذين انتُزعوا من أسرهم على مدى سبعة أجيال، حُرموا من رؤية آبائهم، وحين عادوا لمقابلتهم لم يتمكّنوا من التواصل معهم. لم يتمكّنوا من فهم بعضهم بعضاً، فالأبناء لم يفهموا لغة الآباء ولا ثقافتهم. وأكّد التقرير أنّ «أطفال السكان الأصليين حُرموا من هويّتهم من خلال جهود منهجية ومتضافرة للقضاء على ثقافتهم ولغتهم وروحهم. وقد كانت بالتالي إبادة ثقافية».

رفات 215 طفلاً في المقبرة الأولى في كولومبيا البريطانية

751 قبراً في ساسكاتشوان تضمّ رفاتاً معظمها لأطفال

بدأت تنشط قبل ست سنوات مع خلية واحدة (العربي الجديد)

يمكن للنحلة أن يُنتج على مدار السنة (العربي الجديد)

تونسيات يربّين النحل

تربية النحل من مهن الرجال التقليدية في تونس، إذ تحتاج إلى جهد بدني كبير وتترافق مع أخطار التعرض للدغات، لكنّ نساء كثيرات انضممن إليهم

تونس ـ **مريم الناصري**

تقصد أحلام الطرابلسي (30 سنة) أسبوعياً مكان منحلتها (مكان تربية النحل) بمدينة تستور الريفية بمحافظة باجة، تتفقّد صناديق النحل، وتعاين محصول العسل المتوافر. ترتدي ملابس بيضاء فضفاضة تغطي كلّ جسمها لحمايتها من لدغات النحل، في وقت ينفخ أحد مساعديها دخاناً أبيض بواسطة مضخة صغيرة على كلّ صندوق تفتحه لرؤية خلايا النحل بوضوح، والتحقق من كمية العسل التي تنتجها كل خلية.

توضّح أحلام أنّها باشرت مشروعها قبل ست سنوات حين امتلكت خلية واحدة، وصولاً إلى خمسين حالياً. اختارت أرض والدها الزراعية مكاناً لمشروعها نتيجة انعدام فرص العمل وحبّها لتربية النحل، وزرعت الزعفران قرب صناديق النحل، لأنّها نبتة تُزهر طوال السنة، ويجد النحل فيها موقعاً مهماً ليتغذى من رحيقها. تقول: «هذا العمل يحتاج إلى مكونات تُساعد بقاء الخلايا منتجة، لذا نزرع أنواعاً خاصة من الأزهار والأشجار تلبي احتياجات النحل إلى الغذاء طوال السنة، وأيضاً نباتات طبية وعطرية. كما سنزرع قريباً زهرة لسان الثور والخزامى والنعناع ونباتات أخرى ستشكل مصادر غذاء مهمة للنحل، وسنعمل أيضاً على تقطير النباتات واستخراج زيوتها».

تشير إلى أنّه «يمكن أن ينتج النحل على مدار السنة، خاصة خلال فصلي الربيع والصيف إذا لم يشهدا ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة قد يتسبب في مرض النحل، أو تخفيض قدرته على التغذية تمهيداً لإنتاج كميات كبيرة من العسل. أما في الشتاء فيقل الإنتاج، لا سيما أثناء هطول كميات كبيرة من الأمطار. لذا يلجأ بعض مربي النحل إلى إطعام الخلايا بالماء والسكر اللذين يزيدان نسبة الإنتاج من كيلوغرام واحد إلى أكثر من خمسة كيلوغرامات. لكن هذا العسل يصبح اصطناعياً وليس طبيعياً، ويفقد نكهته ومنفعته الصحية. فأجود أنواع العسل ينتجه النحل بلا تغذية من مصادر خارجية، ويكون من مذاق إكليل الجبل أو الصعتر، أي بحسب طعم رحيق الأزهار التي ترعى فيها خلايا النحل».

وتُعتبر تربية النحل من المهمات المعقدة التي تحتاج إلى عناية ورعاية خاصة، لا سيما أنّ النحل يتأثر كثيراً بالظروف المناخية المحيطة به، سواء إذا ارتفعت درجة الحرارة أو هطلت الأمطار بغزارة، وأيضاً بمدى خصوبة الأرض. لذا تحتاج تربية النحل إلى أرض زراعية في منطقة ريفية توفر المراعي. والمهنة حكر على الرجال لصعوبة العمل فيها، خصوصاً أنّ غالبية خلايا النحل توجد في مرتفعات قرب غابات وأشجار تسمح بأن يجد النحل المراعي، وتشكل طبيعة جغرافية صعبة للإناث. لكنّ هذه الصعوبات لم تمنع شابات كثيرات من اختيار العمل في تربية النحل. تشير ريح مولهي (32 عاماً) التي تربي النحل في منطقة كسرى بمحافظة سليانة، شمالي تونس، إلى أنها واجهت صعوبات عدة في بداية عملها، لا سيما بعد انتقاد عائلتها قدرتها على النجاح في تربية النحل، باعتباره عملاً مرهقاً محصوراً بالرجال. وقد تمارسه فقط نساء يعشن في وسط تقليدي ريفي محافظ يرفض عملهن خارج مسقط رأسهن، ما يضطر بعضهن إلى امتهان أعمال زراعية، من بينها تربية النحل، لكن بطرق تقليدية وباستخدام أدوات بسيطة. وتقول مولهي لـ«العربي الجديد»: «أملك اليوم 60 خلية نحل، أراقبها يومياً، في حين لم أزرع إلا نباتات زهرية لغذاء النحل، باعتبار أنّ المنطقة غنية بنبتة إكليل الجبل. وأنتج سنوياً نحو 150 كيلوغراماً من العسل، أبيعه بسعر يتراوح بين 20 و50 دولاراً للكيلوغرام الواحد، بحسب مذاق كلّ نوع منه».

ورغم أنّ لدغات النحل قد تتسبب في آثار جانبية، تواظب حنان عبد اللاوي على تربية النحل منذ 15 عاماً. تقول لـ«العربي الجديد»: «أصبت بلدغات مرات عدة خلال تفقدي النحل من دون ارتداء الملابس الخاصة بالمربين للوقاية. لكن بعد تجربتي الطويلة في مجال تربية النحل، تعلّمت أكثر كيفية تفادي اللدغات». وتشير حنان إلى أنّه «لا يكفي فقط توفير صناديق لتربية النحل ووضعها في أرض زراعية، فمن الضروري استخدام ألواح خشبية توضع داخل الصناديق كي يشكل النحل خليته. ويجب أن توضع هذه الألواح بعناية، ويجرى تفقدها أسبوعياً. ويضطر غالبية مربي النحل إلى زرع أنواع عدة من النباتات التي تُزهر طوال فترات السنة كي تُوفر الرحيق الذي يتغذى النحل عليه. لذا ننفذ أعمالاً زراعية أيضاً، وهذا أمر معقد، خصوصاً أنّ تونسيين كثيرين يفضلون العسل ذا مذاق إكليل الجبل أو الصعتر أو السدر أو غيرها من الأعشاب الطبية، أي أن يكون من أجود الأنواع. ونحن بالتالي نتعلم كيفية زرع النباتات والتعامل معها. وارتفعت أسعار العسل في السنوات الأخيرة بسبب قلة المراعي والإمكانات الكبيرة التي تتطلبها رعايتها».

ليبيا: شبان منخرطون في المجاميع المسلحة إلى المجهول

في خلال الأزمة الليبية الممتدة، انخرط شبان كثر في مجاميع مسلحة تسيطر على الأرض. اليوم، مع تبدّل المعطيات وتشكّل حكومة جديدة في البلاد، يُطرح السؤال حول مصير هؤلاء

الخطر الحقيقي يبقى محدقاً بالمسلّحين الملتزمين (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ما زالت الكليات العسكرية والهيئات المرتبطة بالمجموعات المسلحة في البلاد تخرّج دفعات من الشبان الليبيين الذين لم يجدوا لأنفسهم فرصاً سوى الانخراط في العمل العسكري، في حين تمضي السلطات في تأكيد عزمها على تفكيك المجاميع المسلحة وإعادة دمج مسلحيها في الحياة المدنية. وفي الخامس من شهر يونيو/ حزيران الجاري، خرّجت الكلية العسكرية في مصراتة، الواقعة شمال غربي البلاد، الدفعة 51 من قوات «بركان الغضب». وفي نهاية شهر مايو/ أيار الماضي، احتفلت معسكرات شرق ليبيا الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر بتخريج الدفعة 52 من ضمن عرض عسكري كبير يُظهر مشاركة مئات الشبان.

يقول عبد الباسط حقيق، وهو ضابط في إدارة التدريب والتأهيل في وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «هؤلاء الشبان يواجهون المجهول، إذ لا تقوم حتى الآن منظومة حكومية تؤكّد انتسابهم بشكل رسمي إلى الدولة وتثبت أنّهم موظفون في إطار قواتها العسكرية النظامية». يضيف حقيق أنّ «مئات من الشبان المسلحين يتلقّون منحاً مالية من قبل إدارات مجاميعهم المسلحة من دون أن يكونوا مزوّدين بأرقام عسكرية تثبت صلتهم بالمؤسسة العسكرية، لأسباب عديدة». ويشرح حقيق تلك الأسباب، قائلاً إنّ «المؤسسة العسكرية ما زالت منقسمة حتى بعد توحيد السلطة السياسية، وما زالت تتبع لإدارات غير رسمية منحازة إلى أطراف الصراع المسلّح في البلاد»، مشيراً إلى أنّ «توزّط الشبان المسلحين في الحروب السابقة وما تخلّلتها من تجاوزات تتعلق بالجانب الجنائي يمثّل العقبة الكبرى أمام دمجهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية».

مئات الشبان يتلقّون منحاً مالية من إدارات مجاميعهم المسلحة

لا تتوفّر منظومة حكومية تؤكّد انتساب المسلحين إلى الدولة

يُذكر أنّ الحكومة المؤقتة التي تولّت الحكم في عام 2012 عقب سقوط النظام السابق، لم تفلح في تنفيذ برامجها الخاصة بدمج المقاتلين في مؤسسات الدولة المدنية بسبب تزايد مستويات العنف وانتشار السلاح الذي أدّى إلى عسكرة الدولة وتحكّم أمراء الحرب في مفاصل البلاد. ويقول عبد المنعم صويد، وهو المسؤول السابق في هيئة شؤون المحاربين، إنّ «هيئة شؤون المحاربين التي أسستها الحكومة المؤقتة أطلقت حينها برامج عدّة بهدف إعادة دمج المسلحين في المجتمع». ومن تلك البرامج برنامج «إيفاد»، القاضي بإرسال 150 ألف شاب لمتابعة الدراسة في الخارج، وبرنامج «طموح»، الهادف إلى توفير فرص عمل من خلال دعمه مشروعات صغرى ومتوسطة للمقاتلين، إلى جانب برامج أخرى. يضيف صويد أنّه «على الرغم من ذلك، فشلت تلك الحكومة في مساعيها بسبب الانقسامات بين المسلحين وانحياز كلّ مجموعة منها إلى طرف سياسي في ظلّ تجاذبات برزت منذ عام 2013».

لكنّ حقيق يشكّك من جهته في صحة وجود 150 ألف شاب في إطار المجاميع المسلحة، ويرى أنّ «الرقم مبالغ فيه، وهو يدخل في عمليات التزوير والفساد المستشري في البلاد. لكنّ الخطر لا يكمن في صحة الرقم أم عدم صحته، علماً أنّ أعداد المسلحين بالفعل هي بالآلاف». ولأنّ منظومة الحسابات العسكرية لا تملك إحصاءات دقيقة لأعداد المسلحين، يرجّح حقيق أنّ العدد يفوق خمسين ألفاً، مشيراً إلى أنّ «أكثر المشاركين في الحروب يكونون في الغالب من الشبان الذين يستجيبون لنداء الحرب لأسباب معيّنة، إمّا طمعاً في مزايا مالية وإمّا تعصباً لمنطقة أو قبيلة. وعند انتهاء الحرب، يرجعون إلى مهنهم ومواقعهم السابقة». ويبقى الخطر الحقيقي محدقاً بالمسلّحين الملتزمين بالمجاميع في انتظار التوظيف الرسمي.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلنت وزارة الداخلية التي كانت حينها في إطار حكومة الوفاق الوطني الليبي، عن بدء عمل لجانها المشكّلة بهدف دمج وتأهيل المجموعات المسلحة والمقاتلين، موضحة أنّ الياتها تعتمد على تقسيم المجموعات إلى ثلاث، فيُصار إلى إعادة تدريب مجموعتَين فيما يُسرَّح عناصر المجموعة الثالثة «ولو بالقوة»، إنّما مع توفير فرص عمل مدنية لهم. لكنّ الناشط المدني الليبي عماد الدين زكري، بلفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «أشهراً مضت على ذلك الإعلان من دون تنفيذ، الأمر الذي يؤكد صعوبة حلحلة هذه الأزمة».

ويرى زكري أنّ «تنفيذ مثل هذه الخطط يحتاج إلى استقرار في البلاد لإتاحة فرص عمل في مشاريع صغرى تنموية في إمكانها أن توفّر لآلاف الشبان بديلاً من السلاح، بالإضافة إلى البحث عن وظائف حكومية». ويحذّر زكري من «تفاقم أزمة البطالة إذا لم تسارع السلطات إلى حلّ أزمة التوظيف واستيعاب الشبان المنخرطين في المجاميع المسلّحة»، موضحاً أنّ «هدوء الجبهات وتوقّف الحرب يعني عجز أمراء تلك المجاميع عن دفع رواتب المسلحين إذا تخلّت عنهم الأطراف الرسمية الداعمة لهم».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني